

كما لا يخفى وما يرشح لذلك قول ابن مالك في التسهيل
والذكري بعد اسما منه على الاولوية بالحكم الاستثنائي
اه كلامه واقول قوله هذا انما ينسب اليه قد سبق في
منعه في توجيه وجوب حذف المبتدأ انما نعيد له واما قوله
لانما العلة بالثني والاثبات الى فيجيب عنه القايل بانها
من ادوات الاستثنا ويقول هو يخرج من المسارات
المفهومة من الكلام ومعنى قوله ساء العلماء واسما
زيد تنسوا في العلم في السيادة الازيد فانه فاقهم فوجد
التخالف بالثني والاثبات وان كان تكلفا واما معارضة ما هو
قوله ابن مالك لما سبق فظاهرة وذلك ان مقتضى ما
سبق انه لا يقع بعد واسما جملة اصلا وهو قد صرح بان
الجملة تقع بعد هاء فيلزمه جواز التصريح بالمبتدأ في نحو
ساء العلماء واسما زيد فيقال واسما هو زيد واني فاق
بين الجملة الفعلية والاسمية حتى تقع الاولى بعدها
دون الثانية ونشأ عن المعترض بان كلام ابن مالك فيما
اذا كانت بمعنى خصوصاً وجب فتحقق الجملة بعدها
وما سبق فيما اذا لم تكن بمعنى خصوصاً واقول هو فاسد
اذا حال كونها بمعنى خصوصاً ليكون مجمع اسما معناه هو
خصوصاً وهو في محل نصب مفعول مطلق وكلام ابن
مالك ليس في هذه المقام بل في مقام رفع ما بعد هاء كون
ما حال الرفع موصولة ولا شك ان هذا محله اذا لم تكن بمعنى

خصوصاً

ما لا يخفى
انما ينسب اليه
قد سبق في

خصوصاً ما يأتي من انفراد الرضي به واذا علمت هذا
علمت صحة قول الفاضل السيد محمد المصنف في حاشيته
على الصغير المعارضة ظاهرة لا تحتاج الى بيان وانكارها
مكابرة وضاد قول المعترض عليه هذه عبارة فاسدة
ناشئة عن ضلال قابلها وسوقه لمد الملاءمة على
كتب العربية خصوصاً ابن مالك مجتهد في الجواب الملائم
تسليم المعارضة اشبهى واقول لله در هذا المعترض من
من مقام ادب ضيق من خصه بخصيات لم يفتحه
بها على عاقل ابدأ زاده انه ضمه واذا بار قوله خصوصاً
وابن مالك مجتهد لا يفيد شي اذ ما سبق مفعول عن
مجتهد من ونفس ابن مالك مسك له فيما يظهر ولو سمع
عبارته مخون لقال له ما مرادك بالذي في كتب العربية
ولم يطع عليه فان قال هو بنفسه مذهب ابن مالك الساس
قال له قد اطلع عليه حتى اورد عليه الاعتراض وان قال
هو ان الجملة تقع بعد اسما ان كانت بمعنى خصوصاً قال له
هو مجتهد لكل احد ويثبت له ان الكلام ابن مالك ليس
فيه كما سبق التنبه الثاني ارجح الاوجه السابقة الجو
حذف العالانه لاحذف معه وزيادة ما للثرفها الاوجب ضعفه هو
لرؤوم صرح بخلاف الرفع فان فيه وهو في حد ذاته سناد قياساً و
سما اذا لم يحصل طول وان كان بالنظر لهذا التركيب
غير سناد كما سبق فارجح به الضعف من حيث ما هو المشا
كثير من
اشك في الحال
عوارض الرفع بعد المطلق
بعض جزئيات سناد لا شك
انها كانت جميع جزئيات غير هذا

ابن داود
مع انه ليس قولاً يترب
عليه في الدرس اختلاف
وعلى الجاهل على تلك القول
حفظ النفوس من ان لا توجب
لها حرجاً حسن حال رفق صار
وجود الاضمار في هذا الزمان
غريب وظهور الاضمار في الحق
اعزب غريب فتوى الانسان اذا
تكلم بكلام حاول على سنده ولو
ظهير له مطلقاً في كل شئ
بق الأعلام وما ذكره شتان
اهل العلم فما يعنون من العلم القليل
الليل المرآتون له في الكلام
فانابه وانا اليه ارجعون بحسنا
ابن داود الكليل فكان الاشارة
حذف هذا الكلام مفوضاً الى قائله
لملك السلام النجفي